

وكالات أنباء وهمية تنخرط في الدعاية الانتخابية في العراق

وتحتاج عملية مكافحة الشائعات إلى آليات أكثر تعقيداً بالتعاون مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي. وبالرغم من أن فيسبوك وتويتر أطلقتا في الفترة الأخيرة أدوات وخيارات رقمية للإبلاغ عن الأخبار الكاذبة غير أن تلك المساعي باءت على ما يبدو بالفشل، على الأقل في العراق.

وبعاقب القانون العراقي مروجي الشائعات والأخبار الكاذبة في المادة 210 "بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثلاثمئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمداً أخباراً كاذبة أو بيانات أو إشاعات كاذبة ومفوضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة".

كما تنص المادة 211 على عقوبة "بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى الطرق العلانية أخباراً كاذبة وأوراقاً مصطنعة أو منشورية كاذبة إلى الغير إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو الإضرار بالمصالح العامة".

وثمة مشروع قانون لمكافحة الجرائم المعلوماتية في أروقة البرلمان يشمل الشائعات والأخبار الكاذبة، إلا أنه يثير جدلاً إذ تحسب منظمات محلية ودولية من أنه "قد يقوّض الحق في حرية التعبير في العراق".

وتلجأ كثر سياسيين على ضرورة إقرار القانون قبل إجراء الانتخابات النيابية في أكتوبر المقبل.

ويقول نواب عراقيون إن قانون "جرائم المعلوماتية" يضع حداً لنشر الفوضى والكاذب التي تؤدي إلى تشويه صورة النظام السياسي العراقي، لكن منتقدين يؤكدون أن إقراره سيخفق حرية التعبير والأصوات التي تواصل انتقاد فشل النظام.

ويقول صحفيون إن قوى سياسية تصر على الدفع بقانون الجرائم المعلوماتية إلى الواجهة من جديد مع بدء السياق الانتخابي لأنه يخدم مصالحها الضيقة.

من أجل تحقيق أهداف مؤقتة تتعلق بالترويج السياسي أو تسقيط الآخرين، وستبقى بعد الانتخابات أيضاً إلى حين إعلان النتائج ثم تختفي مع من يديرها".

**صراعات الجيوش الإلكترونية
تعكس خارطة الصراعات
السياسية القائمة بين الأحزاب
والكتل في العراق**

وسبق أن سجل "بيت الإعلام العراقي" أن المئات من الصفحات الوهمية على فيسبوك تحمل أسماء قنوات تلفزيونية لها صفحات رسمية موثقة بالعلامة الزرقاء من قبل إدارة فيسبوك، ولكل قناة معدل 10 صفحات وهمية تواظب على نشر ما تنتشره الصفحة الرسمية الموثقة أولاً بأول.

يذكر أن ظاهرة "الجيوش الإلكترونية" التي ابتدعتها أحزاب السلطة شاعت في العراق منذ عام 2010. وظل عمل تلك الجيوش يقتصر على تلميع صور السياسيين الذين يمولون الصفحات، قبل أن تتطور مهمتها وتحتل الفضاء الافتراضي العراقي كاملاً.

بغداد - أطلقت جيوش إلكترونية مرتبطة بأحزاب سياسية في العراق وكالات إخبارية وهمية على موقع فيسبوك مع اقتراب الانتخابات النيابية. وأعلنت مفوضية الانتخابات في البلاد، وهي هيئة رسمية خاضعة لرقابة البرلمان، الخميس، انطلاق الحملات الدعائية بعد المصادقة على قوائم المرشحين النهائية، إذ بلغ عددهم 3243 مرشحاً.

وعقب ذلك بدأ المرشحون بالترويج لبرامجهم السياسية وأنشطتهم الاجتماعية عبر صفحاتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي.

وبانت أغلب الأحزاب والشخصيات السياسية تمتلك جيوشاً إلكترونية عبر تأسيس أقسام في مكاتبها الإعلامية متخصصة في هذا الشأن. وتعد صراعات هذه الجيوش على مواقع التواصل الاجتماعي انعكاساً واقعيًا لخارطة الصراعات السياسية القائمة بين الكتل والأحزاب.

وقال مركز الإعلام الرقمي العراقي في بيان إن الأيام الأخيرة شهدت ظهور العشرات من الصفحات على منصة فيسبوك، والتي تزعم وتقدم نفسها على أنها وكالات إخبارية متخصصة في نشر أخبار تتعلق بالأحداث العراقية. ويشكل فيسبوك المصدر الرئيسي للأخبار الزائفة في العراق والتي غالباً ما تتناول الترنس إني كل ما هو رائج.

وأضاف المركز أن "فرقيته رصد إنشاء وتفعيل العشرات من الصفحات السياسية الممولة التي تظهر أمام المستخدم خلال تصفحه فيسبوك، والتي لا تتضمن رقم هاتف وليس لديها موقع إلكتروني أو معلومات رقمية على الشبكة العنكبوتية. تُنبت تاريخ الوكالة وإنتاجها الإعلامي".

وأوضح مركز الإعلام الرقمي أن هذه الصفحات "تسعى للترويج بصورة مباشرة أو غير مباشرة لحزب أو سياسي معين، أو قد تستخدم لمهاجمة وانتقاد أحزاب أخرى وخصوم سياسيين".

وتابع أنها "وأجهات جيوش إلكترونية نشطت قبل الانتخابات

مصالحة المغاربة مع القنوات العمومية انتهت بنهاية الحبر

انخفاض مدة متابعة المغاربة للقنوات العمومية يفتح نقاشات حول كيفية تطوير محتواها



التلفزيون لا يزال الوسيلة الإعلامية الأكثر شعبية

أكدت إحصائيات جديدة انخفاض مدة متابعة المغاربة للقنوات العمومية في المغرب بشكل ملحوظ ما فتح نقاشات حول كيفية تطوير الإعلام العمومي لمصالحته مع المشاهدين.

الذي اعتمد من طرف السلطات المغربية للحد من تفشي وباء كورونا، وكان له دور أساسي في ارتفاع نسب مشاهدة المغاربة للقنوات العمومية.

وصالحت جائحة كورونا المغربية مع قنواتهم العمومية بعد أن ساهمت في توعية المواطن بمخاطر الوباء. وأشار مركز "سيبوميد" إلى أن البرامج التي خصصت للفايروس نالت أكثر من 6 ملايين مشاهد في فترة الحجر الشامل.

ووفق المركز فإن الإقبال ارتفع بشكل خاص على القناة الثانية "دوزيم"، حيث ارتفع معدل المشاهدة اليومية للأفراد البالغة أعمارهم 5 سنوات فما فوق من 4 إلى 6 ساعات يومياً في الفترة الممتدة بين 3 فبراير و24 مارس.

ولا يزال التلفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر شعبية في المغرب، وكشفت مؤسسة "ساروك ميترى" المتخصصة في قياس نسب المشاهدة أن كل أسرة مغربية تقضي يومياً في المتوسط أمام التلفزيون نحو ثمانين ساعة. لكن الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي حجزاً موقعا مهماً. ورغم التأثير الجماهيري للإعلام الرقمي إلا أنه يظل مقتصرًا على الترفيه.

ويستخدم 84 في المئة من المغاربة تطبيق واتساب و15 مليوناً منهم يستعملون إنستغرام ما انعكس سلباً على القنوات الوطنية، حيث سجل انخفاض في موارد القنوات من الإعلانات، وهو ما ساهم في ارتفاع ديونها.

وبحسب أرقام رسمية لعام 2018 فإن حصة التلفزيون من سوق الإعلانات كانت تشكل 37 في المئة وهي تتجه في منحى تنازلي بسبب المنافسة التي تفرضها المنصات الرقمية العالمية.

وكثيراً ما تطلق السلطات الرسمية المغربية في مناسبات عديدة مبادرات تقضي بإصلاح الإعلام العمومي. ولا تقتصر المشكلة في الإعلام العمومي المغربي فقط على الاحتكار المطلق، وإنما تتعدى ذلك إلى عدم قدرته على مواكبة تحولات المجتمع المغربي وتلبية حاجات وتطلعات المغاربة.

ورغم كل التطورات التي لحقت

لصالح المصداقية الإعلامية، وأعلن المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة فيصل العرايشي، عن إطلاق منصة رقمية على الإنترنت، ليحتوي محتوى القنوات التلفزيونية. لكن المهنيين يرون أنها لا تصمد.

ويقول مختصون بالشأن الإعلامي إن المنتج المغربي "سيجد منافسة قوية من منصات رقمية أبرزها منصة نتفليكس وهو ما سيلزم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون بتسويق منتج قوي في المضمون والشكل".

المغرب بشكل ملحوظ ما فتح نقاشات حول كيفية تطوير الإعلام العمومي لمصالحته مع المشاهدين.

الذي اعتمد من طرف السلطات المغربية للحد من تفشي وباء كورونا، وكان له دور أساسي في ارتفاع نسب مشاهدة المغاربة للقنوات العمومية.

وصالحت جائحة كورونا المغربية مع قنواتهم العمومية بعد أن ساهمت في توعية المواطن بمخاطر الوباء. وأشار مركز "سيبوميد" إلى أن البرامج التي خصصت للفايروس نالت أكثر من 6 ملايين مشاهد في فترة الحجر الشامل.

ووفق المركز فإن الإقبال ارتفع بشكل خاص على القناة الثانية "دوزيم"، حيث ارتفع معدل المشاهدة اليومية للأفراد البالغة أعمارهم 5 سنوات فما فوق من 4 إلى 6 ساعات يومياً في الفترة الممتدة بين 3 فبراير و24 مارس.

ولا يزال التلفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر شعبية في المغرب، وكشفت مؤسسة "ساروك ميترى" المتخصصة في قياس نسب المشاهدة أن كل أسرة مغربية تقضي يومياً في المتوسط أمام التلفزيون نحو ثمانين ساعة. لكن الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي حجزاً موقعا مهماً. ورغم التأثير الجماهيري للإعلام الرقمي إلا أنه يظل مقتصرًا على الترفيه.

ويستخدم 84 في المئة من المغاربة تطبيق واتساب و15 مليوناً منهم يستعملون إنستغرام ما انعكس سلباً على القنوات الوطنية، حيث سجل انخفاض في موارد القنوات من الإعلانات، وهو ما ساهم في ارتفاع ديونها.

وبحسب أرقام رسمية لعام 2018 فإن حصة التلفزيون من سوق الإعلانات كانت تشكل 37 في المئة وهي تتجه في منحى تنازلي بسبب المنافسة التي تفرضها المنصات الرقمية العالمية.

وكثيراً ما تطلق السلطات الرسمية المغربية في مناسبات عديدة مبادرات تقضي بإصلاح الإعلام العمومي. ولا تقتصر المشكلة في الإعلام العمومي المغربي فقط على الاحتكار المطلق، وإنما تتعدى ذلك إلى عدم قدرته على مواكبة تحولات المجتمع المغربي وتلبية حاجات وتطلعات المغاربة.

ورغم كل التطورات التي لحقت

لصالح المصداقية الإعلامية، وأعلن المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة فيصل العرايشي، عن إطلاق منصة رقمية على الإنترنت، ليحتوي محتوى القنوات التلفزيونية. لكن المهنيين يرون أنها لا تصمد.

ويقول مختصون بالشأن الإعلامي إن المنتج المغربي "سيجد منافسة قوية من منصات رقمية أبرزها منصة نتفليكس وهو ما سيلزم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون بتسويق منتج قوي في المضمون والشكل".

الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن عرض مستمر

الرأي والتعبير والتعددية الإعلامية، وحق المواطن في الحصول على المعلومة، والابتعاد عن سياسة تضيق مساحة العمل الصحفي، وإقصاء الصحفيين في الصراعات، والتعامل معهم كأعداء بعد إيداعهم بإيقاف رواتب المئات منهم.

كما طالبت النقابة بإطلاق سراح كافة المختطفين وإسقاط أحكام الإعدام الجائرة بحق الصحفيين المختطفين وإنهاء معاناة أسرهم وجبر أضرارهم. وأكد التقرير أن جميع الانتهاكات التي طالت الحريات الصحافية لن تسقط بالتقادم، ولا بد للجنة أن يناهوا العقاب، مشيراً إلى أن الحريات الإعلامية تعرضت لأكثر من 1400 انتهاك منذ بداية الحرب بينها 38 حالة قتل طالت صحفيين ومصورين وعاملين في وسائل الإعلام.

ودعت نقابة الصحفيين إلى توفير بيئة آمنة للصحفيين والعمل الإعلامي، مطالبة كافة المنظمات الدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير إلى التضامن مع الصحافة والصحفيين اليمنيين وتكثيف الجهود لإنهاء حالة الحرب على الصحافة والصحفيين.

كما رصد التقرير 4 حالات تهديد وتحريض ضد الصحفيين، منها حالتا تهديد بالتصفية الجسدية والأذى وحالتا تحريض ضد صحفيين تقف جماعة الحوثي وراء 3 حالات منها.

وفي ما يخص حالات المنع والمصادرة سجلت النقابة 12 حالة، منها 4 حالات منع أسر المعتقلين من زيارة أقاربهم، و3 حالات منع العشرات من الموظفين من العمل في وسائل الإعلام في عدن وصنعاء، و3 حالات مصادرة ممتلكات لصحافيين، وحالة منع من التغطية الصحافية، إضافة إلى حالة منع من الرعاية الطبية للمعتقلين. وارتكبت ميليشيا الحوثي 8 حالات من إجمالي حالات المنع.

ورصدت النقابة 5 حالات اعتداء طالت صحفيين ومؤسسات إعلامية منها أربع حالات اعتداء على مؤسسات إعلامية، وحالة اعتداء على صحفي. ووفق التقرير 7 حالات محاكمة ومساعة لصحافيين ارتكبتها جماعة الحوثي، منها 6 حالات محاكمة، وحالة مساعة واحدة لصحافي.

وجددت نقابة الصحفيين اليمنيين دعوتها لأطراف الصراع إلى احترام حرية

الصحفيين - رصدت نقابة الصحفيين اليمنيين 36 حالة انتهاك منذ مطلع العام وحتى نهاية شهر يونيو الماضي طالت صحفيين ومصورين ومؤسسات إعلامية وممتلكات صحافيين.

ووفق تقرير النقابة عن وضع الحريات الصحافية خلال النصف الأول من العام الجاري 12 حالة اختطاف واحتجاز وملاحقة ومضايقة، و4 حالات تهديد وتحريض ضد الصحفيين، و5 حالات اعتداء على صحفيين ومقار إعلامية وممتلكات خاصة، و12 حالة منع ومصادرة، و6 حالات منع من التغطية ومصادرة صحف، و7 حالات محاكمة ومساعة لصحافيين.

وبحسب التقرير فقد ارتكبت ميليشيا الحوثي 20 حالة انتهاك من إجمالي الانتهاكات، بينما ارتكبت الحكومة الشرعية بمختلف تشكيلاتها وهيئتها 10 حالات انتهاك، فيما ارتكبت المجلس الانتقالي الجنوبي 6 حالات.

وذكر التقرير أنه لا يزال هناك 9 صحافيين مختطفين لدى ميليشيا الحوثي هم: وحيد الصوفي، عبد الخالق عمران، توفيق المنصوري، أكرم الوليدي، حارث حميد، نبيل السداوي، محمد عبده الصلاحي، وليد المطري ومحمد علي الجنيد.

وأضاف أن 4 من الصحفيين المختطفين صدرت بحقهم أحكام جائرة بالإعدام وهم: عبد الخالق عمران، توفيق المنصوري، أكرم الوليدي وحارث حميد، مشيراً إلى أن الميليشيا أوقفت إجراءات محاكمتهم وتصر على المساومة بقضيتهم وإخضاعهم لعملية تبادل المختطفين والأسرى في خطوة ترفضها نقابة الصحفيين وتطالب بسرعة الإفراج عنهم، ومعاقبة كل من تسبب بمعاذرتهم التي تدخل عامها السابع.

وأشارت النقابة في تقريرها إلى أن الصحفي محمد قائد المقرى لا يزال مغيباً لدى تنظيم القاعدة بجسور موت منذ العام 2015.



التضامن وحده لا يكفي